الديمقراطية المباشرة المعاصرة
"البرلمان الإلكتروني إنموذجاً"

م.د. ياسر طه ياسين
كلية القانون – الجامعة المستنصرية

Contemporary Direct Democracy
"Model: The Electronic Parliament"

Dr. Yasir Taha Yaseen
College of Law – Al-Mustansiriya University

مستخلص:أن التشريع هو عملية تحديد إحتياجات ومصالح المجتمع ومن ثم تحويل تلك الاحتياجات إلى نصوص وقواعد قانونية. وكون عملية التشريع تتصل بصورة مباشرة بمصالح الأفراد وحقوقهم؛ إذ ان القواعد القانونية وسيلة الدولة وأداتها في تحقيق أهدافها وهي أداة تنظيم حقوق وحريات الأفراد، وكذلك هي وسيلة التدخل الاقتصادي والاجتماعي؛ بالتالي، فأن النتاج التشريعي يؤثر بشكل مباشر على الأفراد. وفي الوقت المعاصر بات من المتاح لجميع شرائح المجتمع –من خلال وسائل التواصل الحديثة– الاطلاع على عملية التشريع ومراحله وابداء رئيهم بالشأن العام عموماً وفي التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية.

ويكون تعزيز الديمقراطية الإلكترونية من خلال الخدمات التي يمكن للحكومة أن تقدمها في هذا المجال، مثل: منتديات النقاش الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين الذين يرغبون في إبداء رأيهم في السياسات الحكومية، الحملات السياسية الإلكترونية، إستطلاع الشعب إلكترونياً حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير أداء العمل البرلماني أو ما يسمى البرلمان الإلكتروني، نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الإنترنت.

حيث ترتكز الديمقراطية الإلكترونية على أنه بدلاً من أن يكونوا المواطنون قادرين فقط على دفع ضرائبهم على الإنترنت سيكون بإمكانهم الدخول في نقاش في أين وكيف يتم صرف ضرائبهم.

الكلمات المفتاحية : الديمقراطية الإلكترونية، برلمان إلكتروني، الديمقراطية المباشرة، تصويت إلكتروني.

Abstract: Legislation is the process of identifying the needs and interests of society and then translating those needs into legal texts and rules. Since the legislative process is directly related to the interests and rights of individuals, legal rules serve as the means and tools of the state in achieving its objectives, acting as a mechanism for organizing the rights and freedoms of individuals, as well as a means for economic and social intervention. Therefore, the legislative output directly affects individuals. In contemporary times, it has become available for all segments of society—through modern communication means—to engage with the legislative process, understand its stages, and express their opinions on public affairs, particularly regarding the legislation issued by the legislative authority.

Where electronic democracy is based on the idea that instead of citizens being able to only pay their taxes online, they will be able to engage in a discussion about where and how their taxes are spent.

KeyWords: Electronic democracy, Electronic parliament, Direct democracy, Electronic voting.

مقدمة

نظراً لتغير الظروف وحاجة القوانين للتحديث والتعديل فكان من الضروري إجراء هذه التعديلات والتحديثات بطرق سلسلة ومواكبة لمقتضيات حاجة المجتمع. ومن هذا المنطلق، أصبحت الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة ضرورة حتمية لتسهيل عمليات التعديل والتحديث، من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية، وتحقيق الشفافية، وضمان تفاعل المواطنين مع القرارات والسياسات بشكل فعال ومباشر.

إن خصوصية المجتمع العراقي بتنوعه الطائفي والعرقي تستوجب، لتحقيق التوازن في السياسة الداخلية، وجود مجلس نواب يعكس تمثيلًا حقيقيًا لجميع مكونات هذا المجتمع. وقد انعكس هذا التعدد في تركيبة السلطات التنفيذية والإدارية والتشريعية، حيث راعى الدستور العراقي والتشريعات الانتخابية مسألة التنوع، من خلال ضمان تمثيل الأقليات داخل البرلمان. غير أن هذا التنوع الاجتماعي، إلى جانب الانقسام الحزبي داخل مجلس النواب، يسهم في نشوء خلافات سياسية وقانونية، تتجلى بشكل واضح في إجراءات التصويت واتخاذ القرارات داخل المجلس.

ويبرز هذا التحول بشكل خاص في الدول ذات البيئات الطائفية المتعددة، والتي تعاني من ضعف مؤسسي يتمثل في قصور أداء الأحزاب السياسية، وغياب فاعلية المجتمع المدني، وتراجع دور ممثلي السلطة التشريعية كمؤسسات وسيطة بين الحاكم والمحكوم. وفي ظل هذا التراجع، ومع غياب التوافق بين اتجاهات الرأي العام وعملية صنع السياسات، برزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كفرصة جديدة لظهور فاعلين سياسيين جدد خارج الإطار التقليدي للأحزاب والبرلمان، مما أدى إلى بروز آليات جديدة للعمل الديمقراطي، عُرفت بمفهوم "الديمقراطية الإلكترونية". إذ تُعد الديمقراطية الإلكترونية انعكاساً لتكامل القيم السياسية للديمقراطية مع الأدوات الرقمية الحديثة، حيث تُستخدم تقنيات الاتصال والمعلومات لتعزيز المشاركة السياسية وتوسيع نطاقها[1].

ومع توفر خدمة الانترنت كوسيلة سهلة وسريعة الانتشار، فضلاً عن الحرية المتاحة نسبيًا عن

(1) د. محمد مصباح محمد الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني- دراسة مقارنة)، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص18-22.

وسائل الإعلام التقليدية، بالاخص بعد نفاذ دستور 2005 العراقي وما سبقه من تغيّر لنظام الحكم واعتماد نظام ديمقراطي تعددي، والتأكيد على مجمل صور حق التعبير في صلب الدستور. وفي ظل حدوث تطور في خدمة الانترنت وتكنولوجيا الاتصال، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي مثل، وبالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الإخبارية والمدونات الشخصية والعامة وغيرها من صور التكنولوجيا الرقمية، أتيح للأفراد والجماعات فضاءات واسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة أمور الحياة وفي مقدمتها القضايا الحياتية والسياسية؛ وبالتالي، إعطاء كل فئات المجتمع وحتى الأقليات فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية مُطلقة بعيداً عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي الحاكم.

وإذ مع تقدم وسائل التكنولوجيا الحديثة واتساع الفضاء الإلكتروني وخاصة الإنترنت، سيكون بإمكان المواطنين أن يمارسوا الديمقراطية المباشرة والعودة إلى أصول الديمقراطية القديمة، ومن خلال آليات إلكترونية جديدة. ولكن ضمن حدود الديمقراطية النيابية.

وظهر أسلوب حديث ومتطوّر إعتمدته بعض الدول لتزويد مواطنيها وكل طالب خدمة بأفضل الآليات وأسرع وأسهل الطرق، للوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية، من خلال استخدام تقنيات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة. وهي تعطيهم فرصة المشاركة بآرائهم واقتراحاتهم لدى المؤسسات الحكومية المتنوعة، وذلك في إطار مجتمع معلوماتي قائم على تعزيز المعرفة الرقمية. ويعرف هذا الأسلوب في بعض الدول بمسمى بوابة الحكومة الإلكترونية Web E-Government Portal :.

ووفق الاستطلاع حول الحكومات الإلكترونيّة الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة في العام (2024)، حيث شمل الإصدار الثالث عشر تقييم الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء البالغ عددهم (193) دولة، فإنّ العراق يحتّل المرتبة 148 من أصل 193 دولة، وعلى الرغم أيضاً من إنشاء منصات الإلكترونية للحكومة في العراق مثل "بوابة أور" التي تقدم العدّيد من الخدمات للمواطنين وتفعيل منصات خدمات إلكترونية تقدمها الحكومة مثل إصدار جواز السفر واجازات قيادة المركبات وغيرها من خدمات إلكترونية.

ونلاحظ أن تقرير الأمم المتحدة حول الحكومات الإلكترونيّة الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة في العام (2024) قد وضع العراق في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية: "تنمية حكومة إلكترونية متوسطة"، في حين أنّه كان تصنيف دولة لبنان: "تنمية حكومة إلكترونية مرتفع"، وبينما جاء تصنيف دولتي البحرين والكويت: "تنمية حكومة إلكترونية مرتفع جداً"[1].

وبما يتعلَق **إشكالية** الدراسة تتمثل إشكالية موضوع البحث في التساؤل حول: ما هي نتائج الديمقراطية الإلكترونية وعناصرها على اصول التشريع البرلماني؟

ومن الإشكالية أعلاه تتفرع عدّة تساؤلات حول موضوع البحث تتمثل: حول ماهية الديمقراطية الإلكترونية؟ وما هي عناصر الديمقراطية الإلكترونية؟ ويثار تساؤل حول دور انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام وأثر ذلك على مسار عمل السلطة التشريعية؟ ويثار تساؤل حول ماهية البرلمان الإلكتروني؟ وظهور اعتبارات حداثة وسائل الاتصال على عملية التشريع في البرلمانات؟

اما بما يتعلّق **بأهمية** موضوع البحث أهمية قصوى كونه يتصل بصورة مباشرة بمصالح الأفراد وحقوقهم؛ إذ ان القواعد القانونية وسيلة الدولة وأداتها في تحقيق أهدافها وهي أداة تنظيم حقوق وحريات الأفراد، وكذلك هي وسيلة التدخل الاقتصادي والاجتماعي؛ بالتالي، فأن النتاج التشريعي يؤثر بشكل مباشر على الأفراد. وفي الوقت المعاصر بات من المتاح لجميع شرائح المجتمع الاطلاع على عملية التشريع ومراحله وابداء رئيهم بالشأن العام عموماً وفي التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية.

اما **المنهجية المعتمدة** لتحقيق الهدف من البحث في إشكالية موضوع البحث سوف يتم اعتماد المنهج التحليلي، وذلك من خلال تفكيك العناصر الأساسية لموضوع الديمقراطية الإلكترونية وأثرها على النظام البرلماني، وذلك من خلال تحليل عناصر الديمقراطية الحديثة (الإلكترونية) ومن ثم تجزئة وتحليل عناصر البرلمان الإلكتروني.

(2) مسح الحكومة الإلكترونية 2024- الملحق الفني، الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، 2024، ص24.

ولمعالجة البحث في **أسلوب الديمقراطية المباشرة المعاصرة –البرلمان الإلكتروني إنموذجاً–** سوف نعتمد التقسيم الثنائي في تناول موضوعات الديمقراطية الإلكترونية ومفهومها وآلية تطبيقها، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: العناصر الأساسية للديمقراطية الإلكترونية

الفرع الأول: المشاركة الإلكترونية

الفرع الثاني: الإنتخابات الإلكترونية

المطلب الثاني: الحاجة إلى اعتماد البرلمان الإلكتروني

الفرع الأول: عَودة الديمقراطية المباشرة

الفرع الثاني: أثر الديمقراطية الإلكترونية على البرلمانات

المطلب الأول: العناصر الأساسية للديمقراطية الإلكترونية

وأن حدوث طفرة في شبكة الانترنت وتكنولوجيا الإعلام –خاصة شبكات التواصل الاجتماعي– يجسد الديمقراطية الإلكترونية؛ والتي هي تتشابه مع الديمقراطية في بلاد اليونان القديمة، حين كان يجتمع أهل المدينة في ساحة كبيرة ليناقشوا شئون المدينة بشكل علني. يتشابه ذلك التجمع مع ساحات النقاش ومواقع التواصل على الإنترنت، فهي أشبه بفضاءات عمومية يتجمع فيها المواطنون بمختلف مذاهبهم وتياراتهم السياسية والثقافية والحقوقية ليعبروا عن رؤيتهم السياسية بشكل افتراضي غير محدد المكان والزمان، فأصبحت ملاذ الشباب العربي للحديث عن الحرية والديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان. فأصبح من الممكن أن يشكل الإنترنت حلقة وسيطة بين الحكام والمواطنين مشكلاً نوع جديد من الديمقراطية المباشرة التي يشارك فيها الجميع في عملية اتخاذ القرار، دون الحاجة إلى تمثيل نيابي[1].

(3) ينظر: د. بشير علي الباز، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2009، ص21-25.

وما يطلق عليه الديمقراطية الرقمية أو الديمقراطية الإلكترونية، ولا تتوقف هذه الظاهرة عند ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي وعقائدي وحسب، ولكنها تمتد لتكوين بناء متكامل من الديموقراطية، من خلال منظومة متكاملة قادرة على تداول المعلومات في شأن الممارسة الديموقراطية، والأوضاع السياسية بسهولة وبسرعة[1].

ويذهب جانب من الفقه إلى القول أن الديمقراطية الإلكترونية الناتجة عن الحكومة الإلكترونية في نهاية الأمر لا تعني اختراعًا لنوع جديد من الديمقراطية، بل ممارسة للديمقراطية بأدوات وآليات جديدة، أي لابد من وجود ديمقراطية تقليدية أصلاً لكي يتم تحويلها إلى رقمية، وهي قيام المواطنين والحكومات معًا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية على المسار التشريعي[2].

حيث برزَ في أواخر القرن العشرين مصطلح "الحكومة الالكترونية" بعد انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs)، وبخاصة الانترنت، وسهولة الحصول عليها. ويشير المصطلح إلى امكانية استخدام هذه التكنولوجيا في القطاع العام من أجل تعزيز الادارة داخل الحكومة، وتعزيز الشفافية من خلال نشر البيانات الحكومية على الانترنت، وتخفيف التكاليف عبر توفير الخدمات العامة للمواطنين من خلال الانترنت[3].

وأصبح الحكم الديمقراطي (e–governance) الذي يرتكز على استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة مثل الإنترنت، من أهم المميزات الأساسية للحكم الرشيد، والذي يتعلق بتقديم الخدمات العامة عبر الإنترنت. غير أن الديمقراطية الرقمية تجاوزت هذا النموذج في تقديم الخدمة إلى تصميم طرائق جديدة للتفاعل والنقاش. فالمواطنون بدلاً من أن يكونوا بإمكانهم دفع ضرائبهم على الإنترنت سيكون بإمكانهم مناقشة فيما يتم صرف ضرائبهم. وتطور الأمر إلى إجراء العملية الانتخابية بطريقة إلكترونية.

(4) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دار لفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008، ص18.

(5) د. عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص18.

(6) ينظر: د. عباس بدران، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، مرجع سابق، ص18-24.

ولما تقدم تبين ان العناصر الأساسية للديمقراطية الإلكترونية؛ اما تتعلّق باشتراك المواطنين في وضع السياسات العامة **(الفرع الأول)**، واما تتعلّق بآلية اختيار ممثلي الشعب في السلطة التشريعية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول: المشاركة الإلكترونية

تعد المشاركة الإلكترونية عنصراً وشرطاً أساسياً للديمقراطية الإلكترونية[1]. فالمشاركة الإلكترونية تعني إشراك المواطنين والسياسيين والمنظمات وجماعات الضغط في مناقشات جماعية أو أنشطة، وإعطائهم دوراً في وضع السياسات العامة، والتأثير في عملية صنع القرار، والتشاور في تشريع القوانين. وذلك باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل مشاركة المواطنين في المداولات أو عمليات صنع القرار من الشكل التقليدي إلى شكل أكثر قوة وفاعلية.

وأسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ثلاث مستويات للمساهمة في علمية صنع القرار السياسي والسياسات العامة. فالمشاركة الإلكترونية تمر بثلاثة مستويات[2]:

1- **سهولة الوصول للمعلومات Information Accessibility:** ينظر إلى الوصول إلى المعلومات في مفهومها البسيط على أنها علاقة أحادية الاتجاه، ففيها الحكومة توفر المعلومات الأساسية للمواطنين والمتعلقة بالموضوعات المطروحة للنقاش والمتعلقة بالسياسات العامة، وهي اتجاه سلبي، يكون تدفق المعلومات من الحكومة للمواطنين دون أي تدفق من المواطنين للحكومة، وتوفير المعلومات الشاملة والمتوازنة والموضوعية حول التخطيط أو اتخاذ القرار، وتهدف إلى مساعدة فهم المواطنين للسياسات التي تتخذها الحكومة، مما من شأنه أن يساعد أكثر في المشاركة في العملية الديمقراطية.

(7) د. محمد المتولي، أثر التصويت الإلكتروني على المشاركة السياسية في دولة الكويت، دراسة ميدانية، مجلة مصر المعاصرة، العدد/489، 2008، ص 317.

(8) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني- دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص24.

وفي العراق تسبب غياب حرية تداول المعلومات على مر العقود السابقة في التعتيم على أداء الكثير من المؤسسات الإدارية، وعدم القدرة على متابعة مجريات عمل مؤسسات الدولة، بما أخل في الحق الأصيل للمواطنين في متابعة أداء تلك الجهات ومراقبته. اما بعد نفاذ دستور عام (2005) بات منهج الدولة العراقية المعاصر هو اتاحة معلومات وتقارير عمل المؤسسات العامة أمام الأفراد. وأن التأخر في تشريع قانون حق الحصول على المعلومة بسبب الخلاف في مجلس النواب على مسودة القانون أمر سلبي، ومن الضرور الإسراع في تشريع القانون لتعزيز الشفافية في إجراءات الحكومة وتعزيز مشاركة الموطنين في تقييم ومحاسبة عمل المؤسسات اعلامة ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

2- **الاستشارات الإلكترونية "e-consultation"**: هي مجال إلكتروني أو مصطلح تفاعلي يعني: أخبرنا بما تفكر فيه (Tell-us-what-you-think?)، والتي فيها يسمح للمواطنين العاديين والجهات المدنية الفاعلة والمختصين، والسياسيين، بالمساهمة في صنع القرار السياسي والسياسات العامة والتأثير على المسار التشريعي المتبع. فهي علاقة مزدوجة بين صانعي القرار السياسي والمواطنين.

وقد يتخذ التشاور شكل الاستشارات العمودية بين الحكومة والمواطنين، أو الاستشارات الأفقية والتي تشمل التشاور بين المواطنين والخبراء. حيث تستقبل الحكومة في هذه المرحلة آراء المواطنين حول القضايا مدار البحث، والتي تسمى استشارة المواطنين، ويتم فتح قنوات الحوار في اتجاهين بين الحكومة والمواطنين، تتحمل الحكومة في هذه المرحلة الدور الرئيسي في تحديد القضايا محل النقاش، وتشكيل مجموعة من الأسئلة، ودعوة المواطنين لإبداء آرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بالمسائل المعروضة للمناقشة والمتعلقة بالقرار السياسي وصنع السياسات العامة للدولة، فهي نوع من المشاركة التبادلية الفعالة بين المواطنين وصانعي القرار من أجل تعزيز الديمقراطية[1].

3- **المشاركة الفعالة Active Participation**: تشكل المشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي المرحلة الأكثر أهمية في المشاركة الإلكترونية، والتي من خلالها يتم تفعيل دور المواطنين في

(9) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية (التصويت الإلكتروني- دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص25.

رسم السياسات وتحديدها، وهذه المرحلة تقوم على الشراكة مع الحكومة، والتي يشارك فيها المواطنون على قدم المساواة مع الحكومة في صنع السياسات، وتحديد جداول الأعمال واقتراح خيارات السياسات العامة، ولكن في النهاية تظل الحكومة هي المسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي. حيث في هذه المرحلة يظهر المواطن كمنتج في صنع السياسات وليس مستهلكاً من خلال دوره المهم في تحديد الأجندة واقتراح السياسات، وليس فقط إبداء الرأي فيما تطرحه عليه الحكومة من أسئلة[1].

الفرع الثاني: الإنتخابات الإلكترونية

يقصد بالانتخابات الإلكترونية ممارسة المواطن لحقه السياسي في الانتخاب عبر استخدام الوسائل التقنية بدلاً من الأساليب التقليدية التي تعتمد على أوراق الاقتراع وصناديقه، مع تخزين النتائج في أنظمة إلكترونية مؤمنة وفقاً لمعايير فنية وأمنية دقيقة، تضمن الشفافية والدقة والنزاهة في العملية الانتخابية.

ويذهب عدد من المتخصصين إلى أن الانتخابات الإلكترونية لا تقتصر على عملية الاقتراع فقط، بل هي منظومة متكاملة تشمل جميع مراحل العملية الانتخابية، بدءاً من إعداد قوائم الناخبين، وتحديد الدوائر الانتخابية، وتدريب العاملين، وتنظيم حملات توعية، مروراً بتسجيل الأصوات وفرزها وتجميع النتائج، وانتهاءً بنشر النتائج النهائية عبر وسائل رقمية متاحة للجميع[2].

فالتطبيق الصحيح للتكنولوجيا في الانتخابات من الممكن أن يعزز الديمقراطية، ويرفع مستوى الكفاءة الإدارية، ويحد من التكلفة طويلة الأجل، وزيادة المشاركة السياسية، وسرعة التصويت، وكذلك عملية فرز الأصوات، وإضفاء درجة عالية من الشفافية السياسية والمصداقية على العمليات الانتخابية، سواء في اعداد الجداول الانتخابية وربطها إلكترونياً مع المقار الانتخابية أو السرعة المطلوبة في إجراء عملية الانتخابات.

(10) د. ناجح أحمد عبد الوهاب، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص202.

(11) جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011، ص 176-179.

ومن العيوب التي تعترض الانتخابات الإلكترونية منها: عدم ثقة الناخب بنظام الاقتراع الإلكتروني، وعدم معرفته بطريقة استخدامه، وكذلك وجود العديد من المعوقات التقنية والقانونية مثل: قصور القوانين المنظمة للتصويت الإلكتروني، وعدم مسايرة القوانين الحالية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لضمان حماية سرية وأمان وخصوصية البيانات الشخصية[1].

تتنوع أنظمة التصويت الإلكتروني لتشمل التصويت باستخدام الوسائط الورقية في عملية التصويت، وقد يأخذ التصويت الإلكتروني أسلوب التصويت الإلكتروني المباشر، سواء بلمس شاشة، أو ضغط زر، أو من خلال قلم ضوئي، وقد يأخذ التصويت أسلوباً أكثر تطوراً وذلك من خلال استخدام الإنترنت في عملية التصويت مما يتيح التصويت من أي مكان.

المطلب الثاني: نحو اعتماد برلمان إلكتروني

ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين الأفراد من ممارسة الديمقراطية بجميع أشكالها بسهولة ويسر. فقد أدى تداخل هذه التكنولوجيا مع العمل السياسي إلى نشوء أدوات وآليات جديدة لممارسة الحياة السياسية، مما أفرز مفهوماً حديثاً يُعرف بـ"الديمقراطية الإلكترونية"، والتي تقوم على منح جميع المواطنين الحق في المشاركة السياسية والمساهمة في صنع القرار[2].

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب التطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل البيانات، منصة عالمية متكاملة تعزز من قدرة الأفراد على المشاركة والتأثير في الشأن العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، باعتبارهم عناصر فاعلة في المنظومة السياسية[3].

واتجاه الدول نحو اعتماد البرلمان الإلكتروني لهُ بعد نظري وفلسفي يتصل بأسلوب الديمقراطية المعتمدة أشبه بالديمقراطية المباشرة **(الفرع الأول)**، كما له بعد عملي متعلّق بعمل السلطة التشريعية **(الفرع الثاني)**.

(12) محمد أبو بكر عبد المقصود، التصويت الإلكتروني بين التجربتين العربية والغربية "نظرة حول التجربة الإماراتية"، مجلة الجامعة الإسكندنافية، المجلد/1، العدد/1، 2010، ص12.

(13) ينظر: جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص12-18.

(14) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، مرجع سابق، ص9.

الفرع الأول: عَودة الديمقراطية المباشرة

ومن خلال هذه الأدوات الجديدة، يُعاد إحياء نموذج الديمقراطية المباشرة أو ما يُعرف بـ"الديمقراطية الجماهيرية"، على غرار ما كان معمولاً به في مدينة أثينا في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، حيث كان المواطنون المؤهلون يشاركون بشكل مباشر في صناعة القرار وإدارة شؤون الحكم. إلا أن السياق التاريخي والظروف المعاصرة بالطبع مختلفة.

إذ أنّ الديمقراطية من حيث الممارسة لها ثلاث طرق متباينة: الديمقراطية المباشرة أيّ يباشر الشعب مباشرة وبدون وسيط. إذ يجتمع في هيئة جمعية عمومية لإقرار مشاريع القوانين وتعيين القضاة والموظفين، وهي النموذج المثالي للحكم الديمقراطي الصحيح. وهناك ديمقراطية شبه مباشرة: التي فيها ينتخب الشعب ممثليه ويسند إليهم شؤون السلطة والحكم، ولكنّه يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك مع ممثليه في بعض الشؤون العامة. أما الديمقراطية التمثيلية: فهي التي يتم فيها انتخاب نواب يمثلون الأمة للقيام نيابة عنها في أعمال التشريع والرقابة على الأداء الحكومي، وفيها يحكم الشعب عن طريق مجلس نيابي منتخب، مع اشتراك الشعب نفسه مباشرة في ممارسة بعض المسائل الهامة[1]. ومع مرور الزمن، وتزايد أعداد السكان، وغياب آليات فعالة للتصويت، وعدم توفر أماكن تستوعب هذا الكم من المواطنين، بالإضافة إلى انشغال الناس بأعمالهم، أصبحت ممارسة الديمقراطية المباشرة أمراً صعباً. وكنتيجة لذلك، ظهرت الديمقراطية التمثيلية التي تعتمد على انتخاب ممثلين يتحدثون باسم الشعب ويتخذون القرارات بالنيابة عنه.

أما اليوم، فنحن أمام موجة جديدة من العودة التدريجية نحو الديمقراطية المباشرة، بفضل المنصات التفاعلية التي وفرتها تكنولوجيا المعلومات. فالإنترنت أتاح فرصاً غير مسبوقة للمواطنين للمشاركة السياسية الفعالة، من خلال آليات تضمن الشفافية والمساءلة، وتزيد من فرص تأثير الأفراد في القرارات السياسية[2].

(15) د. فؤاد بيطار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دون دار نشر، بيروت، 1996، ص159 وما بعدها.
(16) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية ، مرجع سابق، ص12-17.

في الوقت الحاضر، نشهد تحولاً تدريجياً نحو استعادة نموذج الديمقراطية المباشرة أو الجماهيرية، وذلك من خلال المنصات التفاعلية التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات. فقد أصبحت شبكة الإنترنت أداة فعّالة لإعادة المشاركة السياسية إلى مسارها الطبيعي، حيث بات من الممكن لأغلبية أفراد المجتمع ممارسة دورهم في صنع القرار والمساهمة في إدارة مؤسسات الدولة، ضمن إطار من الشفافية والمساءلة[1].

ومع التوسع في استخدام الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة، بات بإمكان المواطنين الاطلاع المباشر على مشاريع القوانين والتشريعات، والتصويت عليها دون وسطاء، سواء بالموافقة أو التعديل أو الرفض، مما يعزز من ممارسة السلطة التشريعية والرقابية بشكل مباشر، ويجسد جوهر الديمقراطية بأنّها "حكم الشعب للشعب"[2].

ويرى بعض الباحثين أن هذا التوجه رغم أنه واعد، إلا أنه لا يزال في بداياته، ويواجه عدداً من التحديات، أهمها ضرورة محاربة الأمية الرقمية، التي تشكل عائقاً أمام المشاركة الشعبية الواسعة في الحملات الديمقراطية التي تعتمد على الفضاء الإلكتروني. فرغم الانتشار الكبير للإنترنت في مجالات العلم والتجارة والترفيه، فإن نسب المشاركة السياسية الرقمية ما تزال منخفضة نسبياً[3].

وهناك عدّة آدوات للديمقراطية الإلكترونية تمكن أو تفعل التواصل بين الحكومة والمواطنين، من أجل المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال تحسين مشاركة المواطنين في الحكم بالوسائل الإلكترونية، ومنها:

1. **الاحتجاج الإلكتروني والعصيان المدني الإلكتروني:** لقد أدى الإنترنت إلى ظهور العصيان المدني الإلكتروني، الذي يعدُ شكلاً من أشكال الضغط غير العنيف على المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية القائمة بأعمال غير قانونية، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. ويكون العصيان من المنازل، والمكاتب، وبشكل أفقي، وربما بين أفراد لا يعرفون بعضهم بعضاً، فهو أداة لاستخدام الفضاء لإلكتروني في التنظيم والحشد والتنسيق وشن حملات دعائية.

(17) جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة-مصر، 2011، ص21-28.
(18) عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد التاسع، العدد/34، 2009، ص102.
(19) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص9-15.

2. **المدونات السياسية الإلكترونية E-Bloggs:** إذا نظرنا إلى أحد مجالات استخدام المدونات في العملية الديمقراطية – إضافة إلى النقاش السياسي – استخدامها في العملية الانتخابية، حيث ظهر مصطلح التدوين الانتخابي (Election Blogging)[1].
3. **مواقع التواصل الاجتماعي Social Networking Sites:** تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل: ...،Twitter, Facebook في الوقت الراهن من أكثر أدوات الديمقراطية الإلكترونية مساهمة بقوة على ميل الأفراد نحو المشاركة السياسية. فالتفاعل الاجتماعي يتيح الفرصة للأفراد لجمع المعلومات التي تدعم وجهة نظرهم، وكذلك سهولة استخدامها في الحشد لتدعين قضية ما.
4. **الاعتراضات عن طريق الوسائل الإلكترونية (E-Petition):** وهي عبارة عن احتجاج أو توصية تقدم إلى إحدى المؤسسات الديمقراطية مباشرة (البرلمان أو الحكومة)، وتُوقع من جانب فردي أو عدد من المواطنين لتقديم اعتراضاتهم وشكواهم وطلباتهم أو تأييدهم واقتراحاتهم حول قضية معينة عبر الإنترنت، وعلى عكس النظام التقليدي الذي كان يعتمد على تقديم الشكاوى عبر إجراءات بيروقراطية معقدة، أصبح بالإمكان اليوم تتبع مسار الالتماسات فور وصولها إلى الجهة الحكومية المختصة عبر الإنترنت، مما يعزز من الشفافية والكفاءة[2].

وإضافةً لتعلق الديمقراطية الإلكترونية بالسلطة التنفيذية من خلال الحكومة الإلكترونية، فإنها تتعلق أيضاً بالسلطة التشريعية عن طريق مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير أداء العمل البرلماني أو ما يسمى البرلمان الإلكتروني(E-Parliament). وهذا ما سوف نتناوله في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: أثر الديمقراطية الإلكترونية على البرلمانات

يمثل البرلمان الإلكتروني أهم تطبيقات المشاركة الإلكترونية، من حيث إنه يربط النواب، بعضهم مع بعض، أو مع الشعب. فهو عبارة عن موقع أو مركز يتم التفاعل من خلاله بين المواطنين

(20) د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، دار العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص55.

(21) د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 31.

وممثليهم من النواب وغيرهم من مستشاري اللجان الخاصة.

حيث يتم تزويد المواطنين وإطلاعهم على ما يجري في البرلمان، وإعطائهم الحق في إبداء آرائهم ووجهات نظرهم حول جدول أعمال البرلمان، وإطلاع المواطنين على التشريعات والسياسات والقضايا التي تدور في البرلمان، فهذه الآلية عبارة عن توصيل المواطن إلى البرلمان من خلال أدوات إلكترونية[1].

أما الخطوة التالية وإن كانت متقدمة فهي أن يقول المواطن كلمته فيها إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض مباشرة وبدون وسطاء، من دون الحاجة لنائب ينوب عنه في إتخاذ القرار، فتعرض التشريعات ومشاريع القوانين على المواطنين بشكل مباشر، وبهذه الطريقة يطبّق الشعب سلطته التشريعية والرقابية بنفسه مباشرة. ويتطلب البرلمان الإلكتروني توفير المعلومات اللازمة حول ما يجري من عمليات ومناقشات في البرلمان خلال المواقع الإلكترونية، وكذلك المعلومات الخاصة بطرق الإتصال بممثلي الشعب أو أعضاء اللجان كمرحلة أولى[2].

وإتاحة الفرصة للمواطنين للنقاش وإبداء آرائهم في الأمور التشريعية الهامة والمتعلّقة بدستور الدولة وقد تجلى هذا بشكل واضح في التجربة الأيسلندية بعد الأزمة المالية، حيث قررت الحكومة صياغة دستور جديد عبر مشاركة جماهيرية واسعة، بدلاً من الاقتصار على نخبة من السياسيين والخبراء. وقد أتيح للمواطنين تقديم مقترحاتهم عبر موقع إلكتروني خاص بالمجلس الدستوري، حيث يمكن لأي شخص مسجل المشاركة، وطرح أفكاره في الوقت الفعلي، ليطلع عليها الآخرون ويردوا عليها فوراً، مما أتاح نقاشاً ديمقراطياً مفتوحاً وشفافاً[3].

ويمكن لنا _عند التعرض لبحث البرلمان الإلكتروني_ أن نستنبط ثلاث مظاهر للبرلمان الإلكتروني تتمثل بها إليات الديمقراطية الإلكترونية وآدواتها، هذه المظاهر ذاتها تمثل عناصر الديمقراطية الإلكترونية، وهي:

(22) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 27-29.
(23) جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص 224.
(24) جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص 224.

المظهر الأول: المشاركة في صنع التشريعات إلكترونياً (E-Legislation):

والمشاركة في صنع التشريع بالوسائل الإلكترونية عبارة عن استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل إشراك المواطنين بآرائهم وتعليقاتهم في صياغة وتعديل النصوص التشريعية، والتصويت على القوانين من المجالس المنتخبة، مما يجعل الإجراءات التشريعية أكثر شفافية بما يُحسن من محتواها، ويعزز من المعرفة العامة للقانون، ما يؤدي إلى الاستقرار السياسي، حيث يعكس التشريع تطلعات المواطنين من خلال اشتراكهم في العملية التشريعية.

وفي السنوات الأخيرة شاع الحديث حول إعطاء المواطنين والمنظمات غير الحكومية حق المشاركة في عملية صناعة التشريعات، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية على قواعد صلبة، من خلال إشراك المواطنين في عملية صناعة التشريع من خلال الإطلاع على مسودات القوانين حتى يمكن لمستعمليه التعبير عن آرائهم، ثم جمع الاقتراحات والتوقيعات، وإرسالها إلى المؤسسات الرسمية المعنية "الوزارات والبرلمان"[1].

ومن مظاهر المشاركة في صنع التشريعات إلكترونياً هو المنتدى الإلكتروني(E-Forum)؛ وهو عبارة عن صفحة ويب، تسمح بتلقي مساهمات وأفكار وآراء من قبل أي شخص يسجل نفسه في المنتدى، وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها، ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فوراً، والرد عليها في اللحظة ذاتها سواء بالاتفاق أو الاختلاف أو الدفاع أو الهجوم، ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي بشفافية وبلا قيود[2].

وكذلك يُعد من مظاهر المشاركة في صنع التشريعات إلكترونياً هو البريد الإلكتروني (E-mail)، ويعدُ البريد الإلكتروني من أكثر وسائل الإتصال شيوعاً، ولم يعد يستخدم البريد الإلكتروني من قبل المواطنين كأداة للإتصال مع العائلة والأصدقاء، بل تطور ليصبح أداة للنقاش السياسي والمشاركة، كما بدأت العديد من الحكومات بإتاحة وسائل للتواصل المباشر مع المواطنين عبر

(25) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 29-30.
(26) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 32.

البريد الإلكتروني من خلال مواقع إلكترونية رسمية، سواء لرؤساء الدول أو الأحزاب أو القادة السياسيين، مما أسهم في تعزيز التواصل السياسي بين المسؤولين والمواطنين.

وللبريد الإلكتروني وظيفتان أولهما: أن البريد الإلكتروني يزيد من التمثيل التشريعي للمواطن، لأن أكثر الناس سيجدون أنه من السهل إرسال بريد إلكتروني من كتابة رسالة إلى ممثل سياسي، لأن عناوين البريد الإلكتروني أكثر ثباتاً ولا تتطلب تحديثاً وتجديداً منتظماً. والأمر الآخر: يتعلق بجعل الأمر أكثر سهولة على المشرعين للبقاء على اتصال مع المواطنين والتجاوب أكثر مع تفضيلاتهم وطلباتهم السياسية.

المظهر الثاني: نظام التصويت الإلكتروني (التشريعي) للتشريعات البرلمانية الوطنية عن بعد:

أما آلية عمل الديمقراطية المباشرة في العصر الإلكتروني فسيكون لكل مواطن رقم وطني و(e-mail) وجهاز حاسوب أو هاتف ذكي، يقوم المواطن من خلالهم بالتصويت التشريعي بكل حرية وإرادة مطلقة. ويكون هذا التصويت إما بالموافقة أو بالتعديل أو بالرفض، وبهذه الطريقة وكرؤية مستقبلية لن نحتاج إلى مجلس للنواب لينوب عنها في إقرار القوانين ومراقبة الأداء الحكومي وفق آليات محكمة ومنضبطة ومخصصة، فكل مواطن هو رقيب ومشرع في آن واحد، وفبهذه الطريقة سيمارس الشعب الديمقراطية المباشرة في العالم الإفتراضي عوضاً عن الديمقراطية النيابية.

ويعتبر استخدام آلة التصويت الإلكتروني داخل قاعة البرلمان جزءاً من البرلمان الإلكتروني، فمن شأنها توفير الوقت والجهد، كما تكون أكثر دقة في الإحصاء، فهي أقدر على توضيح عدد المصوتين، ويكون القرار الصادر في المسائل محل التصويت سليماً ودقيقاً وأكثر تعبيراً عن رأي الأمة، إلى جانب أنها الوسيلة الطبيعية التي تتبعها برلمانات الدول المتقدمة في الوقت الراهن[1]. وحقيقة الأمر أن التجربة العملية في العراق والعديد من الدول أن عملية التصويت الإلكتروني أدق وأوضح وأكثر شفافية؛ بل أنها تنسجم مع روح الدستور. وليس من المقبول في الوقت الحالي الاكتفاء بعملية التصويت برفع الايادي وخاصة في برلمان يزيد عديد أعضائه عن ثلاث مئة عضواً.

(27) د. بشير علي الباز، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، مرجع سابق، 137.

المظهر الثالث: التصويت عبر الإنترنت:

يمكن وصف التصويت الإلكتروني عبر الإنترنت بأنه عملية إدلاء المواطن الرشيد بالصوت التشريعي بواسطة إما إحدى التطبيقات الذكية التابعة للدولة أو موقع إلكترونية تابع للحكومة الإلكترونية وفق رقم وطني خاص عبر الإنترنت سواء بإستخدام حاسوب أو التلفاز التفاعلي أو الهواتف الذكية بطريقة سرية وآمنة.

وبخصوص التصويت الإلكتروني، فقد أصبح بالإمكان إنشاء بوابات رقمية تربط بين البنية التحتية للبرلمان الإلكتروني وشبكة الإنترنت، لتسهيل مشاركة المواطنين في عمليات الاقتراع والتشريع عبر وسائل إلكترونية آمنة وفعالة.

ويُعد التصويت الإلكتروني أداة انتخابية لتمكين المواطنين في العملية الديمقراطية من خلال تسهيل المشاركة الإنتخابية، ويتضح ذلك من خلال تسهيل التصويت في أماكن أخرى غير المركز الإنتخابي، وتسهيل التصويت للمجموعات غير القادرة في التنقل إلى المركز الإنتخابي، إضافة لإشراك المواطنين في القضايا المحلية والعالمية على نطاق واسع عن أي وقت مضى.

ومن جانب فني استخدام الإنترنت والوسائل الأخرى مثل: الهواتف الذكية والبرامج الإلكترونية الأخرى التي تساعد على إعداد الجداول الإنتخابية وقواعد بيانات الناخبين وتنقيتها، وفي عملية التصويت والفرز وإعلان النتائج، سيؤدي إلى زيادة نسب المشاركة في العملية الديمقراطية بشفافية وحيادية كاملة[1].

وأثير بعض المخاوف من التداعيات الأمنية للتصويت الإلكتروني عن بعد؛ إذ قد تنشأ بعض المشكلات الخطيرة المتعلقة بسرية التصويت جراء الاعتماد على تقنية التصويت عبر الإنترنت، من هنا تعتبر هذه التقنية في نظر الكثير غير مقبولة. فالمواطن يمكن أن يصوت عن طريق أي حاسوب متصل بخدمة الإنترنت، أو أي هاتف ذكي وفي ظل هذه الظروف قد يتم التلاعب بالعملية التصويت، مما يعني أن التصويت قد يحدث ضمن بيئة غير مضبوطة، فيخلف هذا الأمر بالتالي تبعات خطيرة على مسألة حفظ سرية التصويت. ولذلك لابد من الموازنة بين الفوائد المحتملة للتصويت الإلكتروني والمخاطر التي يتعرض لها هذه النظام، فالعملية التشريعية أياً

(28) د. محمد المتولي، أثر التصويت الإلكتروني على المشاركة السياسية في دولة الكويت، مرجع سابق، ص243.

كانت وسيلة إجرائها فلابد أن تلتزم بنفس المبادئ الأساسية المتعلقة بالسرية والنزاهة والدقة والمعرفة الرشيدة[1].

الخاتمة

أنّ ما يُعرف بـ"الديمقراطية الرقمية" أو "الديمقراطية الإلكترونية" لا يقتصر على أبعاد اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو عقائدية فقط، بل يتجاوز ذلك ليشكّل منظومة متكاملة لبناء ديمقراطية حديثة. تقوم هذه المنظومة على تداول المعلومات المرتبطة بالممارسة الديمقراطية، وتمكّن من إشراك مختلف الفاعلين—من مواطنين وسياسيين ومنظمات وجماعات ضغط—في النقاشات الجماعية وصياغة السياسات العامة، والمساهمة في اتخاذ القرار والتشاور حول القوانين. كل ذلك يتم من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تتيح للمواطنين الانتقال من نمط المشاركة التقليدي إلى مشاركة أكثر فاعلية وتأثيراً.

ويُعد "البرلمان الإلكتروني" من أبرز تطبيقات المشاركة الإلكترونية، إذ يربط بين النواب من جهة، وبينهم وبين المواطنين من جهة أخرى، من خلال منصات تفاعلية تُستخدم كمراكز للحوار والتواصل بين الجمهور وممثليهم، بمن فيهم النواب ومستشارو اللجان الخاصة.

من خلال بحثنا في موضوع الديمقراطية المباشرة المعاصرة وفكرة البرلمان الإلكتروني، توصلنا إلى عدة نتائج:

1. نشهد اليوم عودة تدريجية نحو الديمقراطية المباشرة، بفضل المنصات التفاعلية التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات، حيث وفّر الإنترنت فرصاً غير مسبوقة للمشاركة السياسية النشطة، ضمن أطر تتسم بالشفافية والمساءلة.
2. أصبح استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات، وعلى رأسها الإنترنت، سمة أساسية من سمات الحكم الديمقراطي الرشيد، لا سيما في تقديم الخدمات العامة رقمياً. ومع ذلك، فقد تجاوزت الديمقراطية الرقمية مجرد تقديم الخدمات، إلى تطوير أساليب جديدة للتفاعل السياسي والنقاش العام، حيث أصبح بإمكان المواطنين المشاركة في مناقشة كيفية إدارة الأموال العامة، وليس فقط دفع الضرائب إلكترونياً.

(29) د. محمد مصباح الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية، مرجع سابق، ص232.

3. يُظهر الواقع العراقي أن تنوعه الطائفي والعرقي يفرض ضرورة وجود مجلس نواب يعكس هذا التعدد، وهو ما سعت الدساتير والقوانين الانتخابية إلى مراعاته من خلال ضمان تمثيل الأقليات. إلا أن هذا التنوع، إضافة إلى الانقسامات الحزبية داخل البرلمان، يؤدي إلى بروز خلافات سياسية وقانونية تنعكس في عمليات التصويت داخل مجلس النواب. كما أن هناك تخوفاً من التصويت الإلكتروني عن بُعد، بسبب احتمال المساس بسرية الاقتراع، ما يجعل البعض ينظر إلى هذه التقنية بعين الشك وعدم القبول.

وبناءً على ما سبق، توصلنا إلى عدد من المقترحات:

1. ضرورة إقرار قانون يكفل حق الحصول على المعلومة في العراق، بما يعزز الشفافية في عمل الحكومة، ويُسهم في تمكين المواطنين من مراقبة أداء المؤسسات ومحاسبتها، ومكافحة الفساد الإداري والمالي.
2. نقترح اعتماد أجهزة التصويت الإلكتروني داخل قاعة البرلمان، لما لها من فوائد في توفير الوقت والجهد، وتحقيق دقة أكبر في احتساب الأصوات، وهو ما يؤدي إلى نتائج أكثر تعبيراً عن إرادة الشعب. وقد أثبتت التجربة في العراق وفي دول أخرى أن التصويت الإلكتروني يُعد أكثر وضوحاً وشفافية.
3. ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية؛ وذلك من خلال: توسيع نطاق تقديم خدمة الانترنت خاصة في الاقضية والقرى، وتحسين خدمة الانترنت وتقليل تكلفته، وتمكين ذوي الدخل المحدود لاقتناء أجهزة ذكية بأسعار محدودة.
4. نقترح الانتقال من الرقمنة الجزئية إلى التكامل الرقمي؛ وذلك من خلال توحيد الأنظمة والمنصات الحكومية لخلق بيئة رقمية متكاملة. وكذلك من خلال تحسين تجربة المستخدم في المنصات من خلال تبسيط واجهات الاستخدام، وتقليل الخطوات البيروقراطية، وتقديم الدعم الفني الفوري.

قائمة المصادر:

الكتب:

1- د. بشير علي الباز، دور الحكومة الالكترونية في صناعة القرار الإداري والتصويت الإلكتروني، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2009.

2- جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011.

3- د. عباس بدران، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 2004.

4- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح، دار لفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

5- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

6- د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الإلكترونية والمشاركة السياسية، دار العالم العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.

7- د. فؤاد بيطار، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دون دار نشر، بيروت، 1996.

8- د. محمد مصباح محمد الناجي، النظام القانوني للإنتخابات الإلكترونية –التصويت الإلكتروني– دراسة مقارنة، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2018.

9- د. ناجح أحمد عبد الوهاب، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2012.

10- مسح الحكومة الإلكترونية 2024 – الملحق الفني، الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك، 2024، ص24.

البحوث:

1- عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية نمط جديد للممارسة السياسية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد التاسع، العدد/34، 2009.

2- محمد أبو بكر عبد المقصود، التصويت الإلكتروني بين التجربتين العربية والغربية، "نظرة حول التجربة الإماراتية"، مجلة الجامعة الإسكندنافية، المجلد/1، العدد/1، 2010.

3- د. محمد المتولي، أثر التصويت الإلكتروني على المشاركة السياسية في دولة الكويت، دراسة ميدانية، مجلة مصر المعاصرة، العدد/489، 2008.